الخليفة عبد الله التعايشي والإصلاح القضائي في عمالات دولة المهدية (دار الجمع، الجزيرة، القلابات ودنقلا أنموذجاً 1303هـ/1313هـ - 188م /1895م)

د . أحمد عبد الله محمد آدم[1]

الملخص

هدفت الدراسة إلى توضيح الجهود التي بذلها الخليفة عبد الله لتوطيد دعائم العدل بين رعايا دولته في منطقة الجمع بكردفان، بيان الجهود التي قام بها من أجل ردع المعتدين في عمالة الجزيرة والقلابات ودنقلا بوصفها نماذج لتدخل الخليفة من أجل ردّ المظالم وتحقيق العدل بين السكان، الوقوف على نماذج من العقوبات التي كانت توقع على المعتدين على حرمات الناس وممتلكاتهم. اتبعت الدراسة المنهجين الوصفي والتاريخي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إنّ الخليفة عبد الله التعايشي قد حرص على سيادة القانون في بعض عمالات الدولة المهدية، إنّ المكاتبات التي دارت بين الخليفة وبعض عمّاله كانت تحرض على منع الاعتداء على السكان وأموالهم وممتلكاتهم، إنّ الخليفة عبد الله قد أوقع بعض العقوبات بعد المحاكمات العادلة على بعض أقربائه ممن صدرت منهم أفعال توحي باعتدائهم على الأهالي، إنّ الدولة المهدية قد نفذّت عقوبات السجن والجلد ومصادرة الأموال على من ارتكبوا أعمالاً تنتهك حرمات الناس . توصي الدراسة بإجراء دراسة عن موقف الخليفة عبد الله التعايشي من الصراع الذي دار في عمالات الدولة المهدية

---

[1] أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك- كلية التربية حنتوب- جامعة الجزيرة

المقدمة العامة:

تُعد الثورة المهدية ودولتها واحدة من الحركات الإصلاحية الإسلامية التي قامت في السودان والعالم الإسلامي وكان لها آثارها الواضحة على مجمل مجريات الأحداث التاريخية آنذاك، ونظراً لأهمية هذه الثورة كان لابد من دراسة النظم المختلفة التي سادت فيها، ومنها النظام القضائي .

في عهد الخليفة عبد الله مثّل ذلك النظام وأحداً من النظم التي استخدمها الخليفة لتوطيد مركزه وحكمه خاصة في فترة الصراع الذي نشب حول السلطة بينه وبين بعض مكونات المجتمع السوداني ، آخذين في الحسبان أنّ هناك الكثير من الكتابات التي أفادت بأنّ الخليفة عبد الله التعايشي قد استخدم سطوة الجهاز القضائي لتحقيق مراميه وأهدافه المتمثلة في القضاء على خصومه السياسيين ، ولكن هل كانت كل تصرفات الخليفة عبد الله في هذا الجانب تتسق مع هذه الادعاءات؟ أم أن الخليفة قد كان منصفاً في جوانب تدخله في القضاء ؟ أم كان حريصاً على سيادة روح العدل والإنصاف بين ثنايا دولته من أجل تحقيق العدالة للرعية خاصة في عمالات الدولة المهدية ، لكل ما سبق تأتي هذه الدراسة لتوضح الجهود التي بذلها الخليفة عبد الله في هذا الجانب .

أهمية الدراسة : تأتي أهمية الدراسة من الجوانب التالية :

1. إنّها دراسة وثائقية تعتمد على وثائق المهدية .
2. تحاول أن تغوص في النظام القضائي في الدولة المهدية في عهد الخليفة عبد الله التعايشي ولكشف النقاب عن هذه الحقبة التي اتسمت بالكثير من الجدل في هذا الجانب .
3. إنّها محاولة لإظهار مدى حرص الخليفة عبد الله على تحقيق بعض جوانب العدالة في ربوع عمالاته حتى ولو كانت تلك العدالة تمسّ بعض قادته وأقربائه المنحاز إليهم أصلاً.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة لتحقيق التالي :

1. الوقوف على النظام القضائي في عمالات الدولة المهدية المختلفة .
2. توضيح الجهود التي بذلها الخليفة عبد الله لتوطيد دعائم العدل بين رعايا دولته في منطقة الجمع بكردفان .
3. بيان الجهود التي قام بها من أجل ردع المعتدين في عمالات الجزيرة والقلابات ودنقلا كونها نماذج لتدخل الخليفة من أجل ردّ المظالم، وتحقيق العدل بين السكان .
4. التعرف على نماذج من العقوبات التي كانت توقع على المعتدين على حرمات الناس وممتلكاتهم .

- منهج الدراسة : اتبعت الدراسة المنهجين الوصفي والتاريخي .
- **نطاق الدراسة :**

1. **النطاق الزماني :** تغطي الدراسة الفترة من 1303هـ / 1313هـ - 1885م /1895م.
2. **النطاق المكاني :** ويشمل الحدود الجغرافية لدولة المهدية .

الإصلاح القضائي في عمالات الدولة المهدية :

يُعدّ القضـاء والنظام القضـائي وأحداً من أهم ركائز الحكم في كل الدول والممالك؛ لأنّ ما يصـيب أداء هذا النظام يؤثر تأثيراً مباشـراً في كل ما يدور فيها من اسـتقرار وأمن وطمأنينة ، والدولة المهدية في عهد الخليفة عبد الله التعايشي لم تكن بمعزل عن هذا الأمر لأنّها تأثرت تأثراً مباشراً في كل جوانبها بالقضـاء والأمور المتعلقة به ، هذا وقد برزت الكثير من الدراسات التي تناولت مسألة الصراع الذي دار

في دولة المهدية خاصة في عهد الخليفة عبد الله التعايشي، واتخاذه للنظام القضائي لتصفية خصومه والقضاء عليهم وعلى مراكز نفوذهم ، وهناك الكثير من الوثائق والإشارات التي توضح بما لا يدع مجالاً للشك أنّ الخليفة عبد الله حاول، بل وقام بخطوات جادة لإصلاح ذلك النظام من خلال التشديد في كتاباته إلى عماله وقضاة الشرع خاصة من أطراف دولته لمحاولة نشر العدل، ومنع الظلم والاعتداء الذي كان يقع على الرعية .

هذا وقد كان النظام القضائي في الدولة المهدية يعتمد على التشريع الإسلامي باعتماد المهدية على الكتاب والسنة النبوية والاجتهاد في استنباط الأحكام مصادر للتشريع ، وكان على قمة الهرم القضائي منصب قاضي الإسلام الذي كان من يشغله من العلماء ، إضافة إلى محكمة الإسلام التي يرأسها قاضي الإسلام التي كانت بمثابة محكمة استئناف لكل الجهات في دولة المهدية، هذا ما كان من أمر النظام القضائي المركزي [1].

إما النظام القضائي في العمالات كلها فقد كان يتكون من قاضي العمالة أو الجيش إن كانت عمالة حدودية ووكيل محكمة الجيش ويعاونهما وأحد أو اثنان من القضاة أو ما يسمون آنذاك بنواب الشرع ، ويترأس الجهاز القضائي قاضي العمالة أو الجيش المذكور في المنطقة كما يطلق عليه أحياناً رئيس المحكمة أو قاضي السرية [2].

المبحث الأول / الإصلاح القضائي في منطقة الجمع(*) :

من المناطق التي حاول الخليفة عبد الله التعايشي أن ينشر فيها قيم العدل وعدم الظلم والاعتداء منطقة دار الجِمع؛ لأنّها تعرضت لأشهر حوادث الظلم ومن ذلك ما جرى لأفراد قبيلة دغيم(*) الذين تضرروا واشتكوا للخليفة لأنّهم قد تعرضوا للظلم ((...بقتل ثلاثة عشر نفراً منهم وأسر تسعة بوجه التغنيم(*1) نساءً ورجالاً بعد أخذ جميع ما بأيديهم ... وغير ذلك حصل على كنانة والشنخاب وباقي

---

[1] على ، على محمد ، نظام القضاء في الدولة المهدية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية الآداب جامعة الخرطوم ، 1973م ، ص 29 .

[2] مهدية ، 25/3/38/1 من الياس كنونة إلى قاضي الجيش ، 23 جمادى الثانية 1307هـ / 13 فبراير 1890م.

(*) الجمع ، من قبائل البقارة بالنيل الأبيض وكردفان وينتسبون للمجموعة الجعلية وهم أبناء عمومة للجوامعة والأحامدة والشنخاب وينقسمون لمناطح وغبيش ، ومواطنهم قرب تندلتي وحاضرتهم أبو ركبة وأشهر مراكزهم بكردفان منطقة شركيلا وقيل أنهم سموا بالجمع لأنهم ليسوا أتباع رجل واحد بل أخلاط من قبائل شتى وأكثرهم من الجعليين .

– قاسم ، عون الشريف ، قاسم ، موسوعة الأنساب والقبائل في السودان ، مطبعة أفروقراف ، الخرطوم ، ج 1 ، ط1 ، ص 491 .

(*) قبيلة دغيم ، تدعي هذه القبيلة أنهم أبناء رجل واحد يدعي عمر وهم يرتبطون بالجعليين والشنخاب وكنانة بالنيل الأبيض ويعيشون قرب الجزيرة أبا وهم أربعة فروع وقد بايعوا المهدي عام1881م .

. قاسم ، عون الشريف ، قاموس اللهجة العامية في السودان ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم الطبعة الثانية ، 2002م ، ج2 ، ص 863 .

(*1) التغنيم ، أخذ الغنائم من الأعداء بعد هزيمتهم في المعارك كما تعني مصادرة الأموال من أعداء الدولة المرتكبين لأفعال ضدها فتصادر أموالهم ولا تقسم كالغنيمة .

– القدال ، محمد سعيد ، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة لكلية الآداب جامعة الخرطوم ، 1981م ، ص 131.

المسلمين مازالوا تحت البلية وضيق الحال وشنيع الأفعال التي لا ترضي الله ولا رسوله ولا مهديه ولا ترضينا وقد استغربنا هذا الواقع وتعجبنا منه كل العجب وما كان أملنا أنّه بوجودكم يحصل هذا ...)) [3].

يتضح من النص أعلاه أنّ هذه القبائل والجماعات بالمنطقة قد تضررت من هذا الصنيع مما حدا بهم للالتجاء إلى الخليفة عبد الله موضحين شكواهم له تضررهم، ومؤكدين له ما لحق بهم من الأذى وهو أمر دفعه لمخاطبة الأمير يونس الدكيم عامله على المنطقة موضحاً عدم رضاه من هذه الأفعال ومظهراً استغرابه من حدوث مثل هذه الأفعال من قتل وتخريب وتضييق على السكان خاصة، مع أنّ الخليفة كان يرجو أن تكون إدارة الدكيم للمنطقة بداية لاستقرارها وتأمين أهلها .

وقد سببت هذه المظالم والاعتداءات إزعاجاً وقلقاً شديدين للخليفة خاصة أنّ هذه الحوادث وقعت في حق رجال الخليفة على ود حلو[*2] وأهله ، ولهذا فقد عاتب الخليفة عبد الله الأمير يونس الدكيم[*] عامل المنطقة عتاباً شديداً وعنّفه اشدُّ التعنيف بخصوصها فقال له: ((فكيف يصدر منك ومن جماعتكم ما يسوءنا ويظلم سوحنا ويشغل فكرنا فهل ذلك نقض للعهد أم تهاون بأمر الدين .... فبحال وصول هذا إليكم قوموا بكامل جهدكم وابحثوا عن الفاعلين الذين قتلوا المسلمين وزنوا نساءهم ونهبوا أموالهم وبعد معرفتهم اضبطوهم بالحديد...)) [4].

الخطاب أعلاه يوضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن الخليفة عبد الله قد انفعل بقضية الظلم والاعتداءات وسببت له القلق الواضح وهو الأمر الذي دفعه لمعاتبة الأمير يونس الدكيم عامل المنطقة رغم محبته له وهذا يؤكد بجلاء حرص الخليفة على استتاب الأمن ونشر العدل بين الرعية وسيادة الأمن والاستقرار بمنع أسباب الفتن من ظلم واعتداء ويؤكد ذلك العقوبات الرادعة التي طلب من الأمير الدكيم إنزالها على أولئك المعتدين حتى يكونوا عبرة وعظة لغيرهم.

ولمكانة الخليفة على ود حلو عند الخليفة عبد الله فقد وجّه الخليفة الأمير يونس الدكيم بأن يحرّر مكتوباً للخليفة على ود حلو ليعلمه بالتفصيل ما جري في هذه الحادثة حتى يكون على بيّنة من الأمر

---

[3] مهدية ، صادر 117/9 من الخليفة إلي يونس الدكيم ، 5 ربيع أول 1303 هـ / 12 ديسمبر 1885 م .

[*2] علي ود حلو ، محمد بن إدريس حامد وحلو لقب له ، ولد بقرية الحمراية بالقرب من كوستي 1848م ، تلقي تعليم القرآن الكريم ومبادئ الفقه علي يد الشيخ أبو سبيب الشنبلي ثم التحق بالشيخ البشير بقرية العليقة ، ثم التقي بالمهدي وأخذ منه الطريقة السمانية وانضم للمهدية مبكراً وأصبح أميراً للراية الخضراء ، وفي عهد الخليفة عبد الله كان ينوب عنه في إمامة الصلوات ، شهد معظم معارك المهدية وفي كرري جرح جرحا بليغاً ثم استشهد في معركة أم دبيكرات .

–Hill, R: Abigraphical dictionary of the Anglo Egyptian Sudan , Oxford , 1951 , p 47 .

[*] يونس الدكيم ، ولد بمنطقة أم دافوق بدار التعايشة في دارفور في حوالي1232هـ / 1816م ، درس في خلوة السيد محمد بن السيد علي والد الخليفة عبد الله ، تعايشي القبيلة وكان يلتقي نسبه مع الخليفة عبد الله في جده الأول السيد محمد ، التحق بالمهدي في قدير وبايعه ولذلك هو الشخص الثالث من التعايشة الذي يبايع المهدي بعد الخليفة عبد الله والأمير يعقوب ، ولأنه كان مقرباً من الخليفة ومحل ثقته فقد أوكل له معاونة حمدان أبو عنجة في كردفان ثم ولّاه عدة عمالات منها ، دار الجمع ، الجزيرة ، القلابات ، دنقلا وأخيراً بربر ، بعد معركة أم دبيكرات تمّ أسر يونس الدكيم وسجن بسجن دمياط لمدة أربعة عشر من 1899م إلى عام 1914م ثم أطلق سراحه وعاد لأم درمان حيث منحه الحكم الثنائي معاشاً قدره 120 ريالاً كان يصرف له حتى مماته ، نوفي 1355هـ/ 1956م .

– آدم ، أحمد عبد الله محمد ، الأمير يونس الدكيم ودوره في الثورة المهدية ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية التربية حنتوب ، جامعة الجزيرة ، 2001م ، ص 2–3–4–276.

[4] مهدية ، صادر 117/9 من الخليفة إلي يونس الدكيم ، 5 ربيع أول 1303 هـ/ 12 ديسمبر 1885م .

والخليفة بدوره أرسل خطاباً إلى أولئك المتضررين من هذا الفعل الشنيع مواسياً لهم ومانحاً لهم الأمان التام مع وعد منه بمحاسبة ومعاقبة كل الذين وقعت منهم هذه المظالم في حقهم [5].

اتضح للأمير يونس الدكيم بعد التحري والتقصي عن هذه الحادثة إنّ اللذين قاما بها رجلان من النقباء أحدهما يدعى عبد العزيز والأخر أحمد بدوى بعد أن التف حولهما جماعة وخيول وأسلحة فكانا يقومان بالاعتداء على السكان وانتهاك حرماتهم وسلب أموالهم وممتلكاتهم ؛ ولهذا فقد طلب منه الخليفة أن يجتهد في القبض عليهم وعرضهم على القضاة الذين معه لينالوا العقوبة الرادعة جزاءً لما ارتكبوا من مآثم [6].

المبحث الثاني / الإصلاح القضائي في عمالة الجزيرة:

نسبة لأهمية الجزيرة وموقعها الجغرافي بقرب أم درمان العاصمة وأنّها تنتج أغلب الغلال والمحاصيل للدولة المهدية فقد أقام الخليفة عبد الله لأهلها محكمة خاصة بهم بالقرب من مسجده في أم درمان للنظر في قضاياهم وخاصة قضايا السلب والنهب والاعتداء على الناس الذي كان مستشرياً فيها، وكانت تلك المحكمة تصدر أحكاماً رادعة تصل إلى حد الإعدام في بعض الأحيان [7].

عزّز الخليفة موقف عمالة الجزيرة بتعيين عثمان عبد الله بللنا نائباً للشرع بصحبة عاملها يونس الدكيم حيث قال له ((... فنعرفك أن الله أمر بالمؤازرة على الحق وحض على التعاون وعلى البر والتقوى والصدق ... ولهذا فقد اخترنا الله وجعلناك نايبا(*) شرعيا بمعية الحبيب يونس الدكيم لتوازره وتساعده على إقامة الدين بفصل قضايا المسلمين مطلقا بمقتضي الشريعة المحمدية من غير ميل عن سنن الحق بل على طبق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنشورات خليفة المهدي عليه السلام فاعتصم بالله ...)) [8].

يتضح من خطاب الخليفة أعلاه والقاضي بتعيين عثمان عبد الله بللنا قاضياً عاماً بعمالة الجزيرة لمساعدة الدكيم في إصدار الأحكام القضائية في مختلف القضايا خاصة أن منطقة الجزيرة كانت تعج بالمشكلات في تلك الفترة ، لأنّه كان مدركاً لأهمية القاضي والنظام القضائي ودوره الحيوي في استتباب الأمن والاستقرار من خلال حسمه لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى حدوث الاضطرابات وعدم الاستقرار، وهذا يؤكد بجلاء اهتمام الخليفة بنفسه بهذه العمالة، وحرصه على جعلها عمالة آمنة مستقرة .

---

[5] مهدية ، صادر 119/9 من الخليفة إلي يونس الدكيم ،5 ربيع أول 1303 هـ/ 12ديسمبر 1885م .

– مهدية ، صادر 121/9 من الخليفة إلي يونس الدكيم ، 7 ربيع أول 1303 هـ/ 14 ديسمبر 1885م .

[6] مهدية ، صادر 129/9 من الخليفة إلي يونس الدكيم ، 10 ربيع أول 1303هـ/ 22 ديسمبر 1885م .

– مهدية ، صادر 157/9 من الخليفة إلي يونس الدكيم ، 24 ربيع أول 1303هـ / 31 ديسمبر 1885م .

– مهدية ، صادر 173/9 من الخليفة إلي يونس الدكيم ، 1ربيع الثاني 1303 هـ / 7 يناير 1886م .

[7] مهدية، صادر 1027/9/3/3 من الخليفة إلى يونس الدكيم، 24 جمادى الثانية 1303هـ/ 30 مارس 1886 م.

– محمد ، أحمد عثمان ، الجزيرة خلال المهدية، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية الآداب جامعة الخرطوم ، 1970م ، ص 150.

[*] نايبا ، مقصود بها نائباً للشرع أي قاضياً بالجزيرة .

[8] مهدية، صادر 1027/9/3/3 من الخليفة إلى يونس الدكيم، 24 جمادى الثانية 1303هـ /30 مارس 1886 م.

– محمد ، أحمد عثمان ، المرجع السابق ذكره ، ص 150.

وكانت أكثر القضـايا المرفوعة إلى محاكم الدولة المهدية هي القضـايا المتعلقة بأعمال السـلب والنهب ومشكلات الأراضـي الزراعية ، كما كان بعض سكان الجزيرة يرفعون هذه القضـايا والدعاوى متهمين فيها بعض قضـــاة الخليفة بالمنطقة وعمالها بأنّهم ينحازون لأهل غرب الســـودان من عشـــيرة الخليفة عبد الله أو الأمير يونس الدكيم في أحكامهم ، ولهذا طلبوا من الخليفة أن يسمح لهم برفع مظالمهم إليه مباشـرة بدعوى أنّهم لم يجدوا الإنصـاف من عمُّاله وقضـاته بمناطقهم ، ولكن الخليفة عبد الله رفض ذلك الأمر وغضب من سوء ظنهم بعماله وقضاته ، وطلب منهم رفع مظالمهم إلى قضاته بمناطقهم أولاً، فإن لم يجدوا العدل الذي ينشـدونه والإنصـاف، وإذا لم يقتنعوا بالأحكام التي صـدرت في حقهم فعليهم أن يرفعوها إليه في آخر الأمر [9].

هذا وقد انتقل الخليفة إلى مرحلة متقدمة في سـبيل تحقيق العدل والإنصـــاف في الأحكام بمنطقة الجزيرة عندما عيَّن عثمان عبد الله بللنا نائباً للشـرع بها ، وزوده بالنصـــائح والموجهات التي تمكنه من رفع هذه المظالم عن الســـكان فقال ((... فاعتصـــم بالله واتقه وقم بواجبك ما طوقت به منا، وجد في مؤازرة هذا الحبيب وشد عضده على الحق ... واعلم أنّك محاسب على ما تعمل، والناقد بصير فاجتهد فيما يجلب كل رضـــاه ويرفع عنك ســخطه ... فكن لهذا الحبيب قبســاً على الحق ورداً على إقامة الدين الخالص ... وإنّي أوصيك بتقوى الله والسير في عباد الله بالعدل والإنصـاف ولا يخفاك خطر هذا الأمر إلا على من وفقه الله ...)) [10] .

وحرصـــاً على إزالة كل مبررات الظلم بالمنطقة فقد توالت مكاتبات الخليفة إلى عامله يونس الدكيم مذكراً إياه بالعواقب الوخيمة لهذه التصـرفات والتراخي في حسـمها، موضـحاً له أنّ شـكاوى أهل المنطقة الآن قيد النظر والفصـل فيها بأم درمان وجميعها متعلقة بالضـرر والخراب الحاصـل لهم نتيجة لتصـــرفات بعض العمال ، مؤكداً له على أنّ سـكان الجزيرة من ضـمن الرعية، وأنّ الاعتداء عليهم لا يرضـــيه، طالباً منه ضـــرورة إقامة حدود الشـــرع على كل المعتدين خاصـــة من قبل الجيوش المتفرقة بأنحـائها المختلفة مع تحـذير أفرادها من التعرض لحقوق النـاس وممتلكـاتهم مع ضـــبط تحركـات تلـك الجيوش وعـدم السمـاح بتـوزيعها في الجهات [11].

شـدد الخليفة، أيما تشـديد على إقامة الحدود المنصـوص عليها شـرعاً على كل من يعتدي على الناس بظلم أو جور وذلك بعد عرضـهم على نواب الشرع حتى لو وصل الحكم في تلك القضايا إلى قطع اليد والإعدام ، حتى تكون تلك الأحكام الرادعة زجراً للمعتدين وعبرة لغيرهم من الناس[12] .

لقد اهتم الخليفة عبد الله اهتماماً كبيراً بقضـايا الظلم والاعتداءات التي حدثت في الجزيرة، ولهذا فقد أصـــدر أوامره المشـــددة بمعالجتها فصـــرّح قائلاً ((...أنّي من عهد وليت عليكم بأمر الله ورســوله ومهديه مازلت سائراً فيكم بلين الجانب وخفض الجناح وحسن الرفق وبسط السماح ... ولما تمادى الحال

---

[9] إبراهيم ، الجاك إبراهيم ، النظام الاقتصادي في الدولة المهدية بالسودان وأثره على الحياة الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، 1975م ، ص 135

[10] مهدية ، صادر 292/9 من الخليفة إلى عثمان عبد الله بللنا ،21 جمادى الأولى 1303هـ / 25 فبراير 1886 م.

[11] مهدية ، صادر 352/9 من الخليفة إلى يونس الدكيم ، 24 جمادى الثانية 1303هـ / 30 مارس 1886 م.

[12] مهدية ، صادر 288/9 من الخليفة إلى يونس الدكيم ، 18 جمادى الأولى 1303هـ / 22 فبراير 1886 م.

لما لا يسوغ وكثرة مخالفة الأوامر من بعض الأخوان وتفرق البعض في ظلم العباد والتعدي عليهم في كل منصرف انجبرنا على تدارك أمر الدين وإنقاذ المسلمين وداخلتنا على الأحباب شفقة عظيمة وخشية عليهم من الهلاك أكيدة وعلمنا انه من الآن فصاعدا أن لم نعامل المحسن بإحسانه والمسيء باساءتة (*) لما استقام الحال وانصلحت الأحوال ... فاحفظوا يا أحبابي نفوسكم واحذروا المخالفة فان مرتعها وخيم وخطرها عظيم وما حكم من تهاون بأمر من الأمور بعد الآن إلا القتل بعد ثبوت ذلك عليه ... ولابد أن نقيم حدود الله على الوضيع والضعيف والمنيع ولا تأخذنا في ذلك لومة لائم...)) (13).

ويكشف هذا الخطاب الشديد اللهجة ما وصل إليه الحال في الجزيرة من التدهور في جوانب التعرض والاعتداء على حرمات الناس وحقوقهم وهذا الوعيد والتهديد لكل القائمين على الأمر، كما يتكشف أن عملية التعدي على حقوق الناس بالمنطقة لم تكن وليدة عهد يونس الدكيم بها؛ لأنّ الرسالة جاءت بعد شهر من تعيينه عاملاً عليها مما يؤكد أنّ الظلم كان مستشرياً وواقعاً على كاهل الناس قبل قدوم الأمير يونس إليهم ، كما أنّ خطابات الخليفة اللاحقة تؤكد أنّ تعيينه جاء لرفع هذه المظالم، وإصلاح حال المنطقة .

لم تكن المظالم والتعدي من قبل بعض موظفي الخليفة عبد الله قاصراً على عامة الناس فحسب، بل لم يسلم منه حتى مناديب الخليفة من المبعوثين لبعض الجهات، وما حدث لعبد اللطيف مندوب الخليفة خير شاهد لأنّه في أثناء عودته من بعض الجهات برسائل تخص الخليفة اعتدى عليه أحد عُمال الأمير يونس الدكيم وحبسه حتى نفقت دوابه ورواحله ثم أفرج عنه ، كما تمّ الاعتداء على مبعوث من بني شنقول يدعى أحمد ولد الطاهر وتمّ حبسه بعد أن أخذوا أمواله، فلهذا طفق الخليفة يكتب إلى يونس الدكيم موضحاً له عقوبة ذلك الأمر ((...تنبيه جماعتك وتحذرهم كل التحذير من ظلم الناس ومد اليد على حقوقهم ... وحافظ عليهم بنفسك لئلا يتعدوا على أحد ... فخلص نفسك ومن معك بمراعات التقوى والورع ولزوم الخوف من الله وزجر المعتدين .... وأنت نفسك إذا تعمدت وارتكبت فنجازيك كذلك بحول الله وقوته، ولا ينفعك قربك إلي ... ومن الآن فصاعدا أي أحد يعرض(*) لرسول بوسطه واردة إلينا من جهة، وعوقه بدون وجه حق فيكون جزاءه قطع يده من بعد الثبوت عليه ...)) (14) .

ويتضح من خطاب الخليفة عبد الله أعلاه حرصه الشديد على إزالة كل أشكال الظلم والجور الذي وقع على الأهالي آنذاك ورغبته الصادقة في اجتثاث هذه الظاهرة من دولته عامة ومنطقة الجزيرة بصفة خاصة حتى ولو ارتكبها بعض خاصة وأعوان أو الأمير الدكيم نفسه؛ لأنّ قرابته وصلته به سوف لن تنفعه حينما تقع هذه المظالم في حق السكان .

(*) باساءتة ، المقصود بإساءته .

(13) مهدية ، صادر 17/2/59/2 من الخليفة إلى يونس الدكيم ،25 جمادى الثانية 1303هـ / 31 مارس 1886م.

(*) يعرض ، مقصود بها يتعرض لرسول أو مبعوث بظلم أو اعتداء .

(14) مهدية ، صادر 25/2 من الخليفة إلى يونس الدكيم ،14 محرم 1304هـ / 13 أكتوبر 1886 م.

وحرص الخليفة عبد الله حرصاً شديداً على أن يأخذ العدل مجراه، وأن يسود العدل والأمن بين الناس في عمالة الجزيرة خاصة وأنّ الأخبار التي نمت للخليفة تؤكد أنّ عربي دفع الله[*1] قد حدثت منه أفعال مغايرة للشرع فكتب إلى عبد القادر البشير بقوله ((... قد بلغنا أن عربي دفع الله قد حصلت منه أمور مغايرة وأفعال باطلة لا ترضاها الشريعة المطهرة حتى انه تجرأ على خذ أموال بعضا من المسلمين بدون وجه حق وضيق عليهم في غير موجب وضبط بعض الأنصار المأمورين بموجب أوامرنا لقضاء مصالح دينية ... فينبغي بوصول هذا إليك أن تتوجه لصوبه وتتلي عليه هذا الجواب ... وحالا تجرى ضبطه وتشعيبه[*] وتشعيب من معه من أولاد العرب وتسليم كامل ما بيده من الجهادية والأسلحة والأموال وبعد ذلك فما يكون حقا للأهالي واخذ منهم بغير وجه حق يصير رده على جنس الوجه الشرعي ... وتحضر عربي المذكور ومن معه بالشعبه ... بل لابد من وضع الشعبة على رقابهم وان لم تفعل ذلك فلابد من وضعها على رقبتك ولا تراعيهم في ذلك ...))[15] .

هذه اللهجة الصارمة الحاسمة التي تصدر من الخليفة في حق شخص مثل عربي دفع الله تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على حرص الخليفة عبد الله على سيادة العدل وعدم الظلم في المنطقة وحرصه على تطبيق العدالة حتى لو كان من يقوم بهذه الأفعال من القادة مثل عربي دفع الله، وضرورة إنزال العقوبة الرادعة على كل من يرتكب مثل تلك الأفعال ، وتتمثل أهمية هذا الخطاب في أنّ الخليفة عبد الله قد حرص حرصاً شديداً واهتم اهتماماً كبيراً وشخصياً بأنّه يجب أن يسود الأمن والاستقرار والعدل بعمالة الجزيرة وكل أصقاع دولته، وفي سبيل هذا الأمر فقد أمر بإنزال أقصي العقوبات على مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة حتى وإن كانوا من أقربائه وعشيرته ، كما ظهر تشدده ذلك في تحذير عامله الأمير يونس الدكيم محذراً إياه بعدم التهاون في تنفيذ هذه الأوامر وإلا سوف يطبّق عليه العقوبة الرادعة .

ثم حرّر الخليفة خطاباً شديد اللهجة لعربي دفع الله موضحاً فيه أنّ الأخبار التي وصلته بما ارتكبه من أعمال منافية للشرع الحنيف من اعتدائه على حقوق الناس وكثرة ظلمه للرعية، وأنّ هذه الأمور لا يرضاها الدين ولا تعاليم المهدية ولا أصحاب المهدي الصادقين ، وأخبره بأنّ عبد القادر البشير مرسل إليه للتقصي في هذه المظالم، مشدداً عليه ضرورة طاعته فيما يجري من الأمور

[*1] عربي دفع الله ، أمير من أمراء التعايشة ومن أقرباء الخليفة عبد الله ، تربى وبدأ حياته مع محمد خالد زقل بدارفور ويعد من أوائل المنخرطين في الدعوة المهدية ، عمل في القلابات مع يونس الدكيم ثم اختلف معه ومع الزاكي طمل من بعده ، ثم عمل بدنقلا مع محمد خالد زقل واختلف معه كذلك على الرغم من تحذير الخليفة له ، ثم عين عاملاً على خط الاستواء ، وبقى هناك حتى سقوط الخرطوم فزحف من بور حيث نشب خلاف بينه وبين على دينار حتى قتل في قرية جبل حلة في دارفور.

– الكردفاني ، إسماعيل عبد القادر ، الطراز المنقوش ببشرى قتل يوحنا ملك الحبوش ، تحقيق د. محمد إبراهيم أبو سليم ، د. محمد سعيد القدال ، الخرطوم ، 1972م ، ص 37.

[*] الشعبة ، هي مابين القرنين من أعواد الشجر ، والتشعيب هو توثيق الشخص المعاقب علي هذا العود حتى يتم توصيله لمكان محاكمته أو سجنه .

– قاسم ، عون الشريف ، قاموس اللهجات العامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 524.

[15] مهدية ، صادر 24/2/59/2 من الخليفة إلى يونس الدكيم ،14 محرم 1304هـ / 13 أكتوبر 1886 م.

والانصياع له فيما يراه من إرجاع الحقوق لأهلها، وإحضار متعلقات بيت المال إلى أم درمان والرضوخ له في الكيفية التي يحضره بها للخليفة للتحري في هذه الاعتداءات التي قيل إنّها صدرت منه [16].

وبعد حضـــور عربي إلى أم درمان عرضـــه الخليفة على مجلس الشـــرع للنظر في أمره وفي القضـايا المرفوعة ضـده والمتعلقة بظلمه للرعية، ولكن ثبتت براءته من التهم التي نسـبت إليه ، مما دفع الخليفة لأن يكتب رســالة غاضــبة إلى أهل الجزيرة نتيجة افترائهم على عمّاله قال فيها ((...فنعلمكم أن النجاة في الصـــدق والوقوف مع الحق بـامتثـال المـأمورات واجتنـاب المحظورات ... فـالـذي يلزمكم أن تكونوا واقفين على الحق ملازمين له ... وانه بالنظر لمجتنا لإصـلاح حالكم ونشـر العدل بين أظهركم قد كنـا عينـا الحبيب يونس الدكيم عـاملا عموميـا على جهـاتكم يســـير فيكم بمقتضـــى أمر الله ورســـوله ومهديه...)) [17].

كما خاطبهم في أمر إظهارهم للشكوى والتضرر من الأعمال التي زعموا أنّ عربي دفع الله قد ارتكبها في حقهم؛ فأوضـــح انه بناءً على هذه الشـــكوى فقد انتدب عبد القادر البشـــير إلى عربي الذي احضره مقيداً ثم عرضه على مجلس الشرع للنظر في أمره ولتطبيق الحدّ عليه وإن أدى ذلك لقطع رأسه ، لكن اتضح للمجلس براءة عربي من التهم التي نسبت إليه ، موضحاً لهم بأنّ الأمر أدى إلى قلقه الشديد من افترائهم على منـاديـه بتلك المنطقـة ثم طلـب منهم ((... بلزوم الصـــدق مع اللـه وعـدم الاقتيـات مع محارم الله والوقوف مع أمر الله ونهيه ومن الآن فصـاعدا فكلمن[*] تحصـل عليه ظلومة من أحد جماعة العامل يونس الدكيم المذكور فقبل كل شـــيء فيعرض دعواه على ذلك العامل وعلى قاضـــيها الشـــرعي المعين من طرفنـا ... فـان ردت لـه مظلمتـه وارتـاح فبهـا ونعمت وألا فـان حصـــل من كل من العـامل والقاضي المذكورين قصور عن إنصافه وعاد عليه الضرر منهما فليحضر إلينا متشكيا[*1] ونحن ننصفه على حسب علم الله ...)) [18].

كما أكد عليهم أنّ كل من يحضـر إليه شـاكياً دون أن يعرض شـكواه على عامل وقاضـي منطقته فســـوف يعاقب على ذلك الأمر؛ لأن فيه مخالفة لأوامره وتخطياً لمســـؤوليه، وســـوء ظن بعباد الله من عماله وقضاته .

ولكثرة القضـــايا المرفوعة من جهات الجزيرة المختلفة أصـــبح الخليفة عبد الله يتهم أهلها بأنّهم أهل زور وبهتان، وأنّهم يكثرون من التشكي المصطنع ضد حكامهم ويتهمونهم بتهم بعيدة عنهم وضرب في ذلك مثلاً بقصتهم التي ذكرناها مع العامل العربي دفع الله [19].

من الأسباب المهمة التي كانت تؤدي إلى عدم استتباب الأمن والاستقرار بمنطقة الجزيرة عملية جمع الزكوات والصـدقات من الأهالي؛ لهذا فقد أولي الخليفة عبد الله هذا الأمر عناية فائقة، ويتضح ذلك

---

[16] مهدية، صادر 43/2/59/2 من الخليفة إلى عربي دفع الله ،3 شوال 1303هـ / 5 يوليو 1886 م.

[17] مهدية ، صادر 47/2/59/2 من الخليفة إلى عربي دفع الله ،13 شوال 1303هـ / 15 يوليو 1886م.

[*] فكلمن ، مقصود بها فكل من .

[*1] متشكيا ، مقصود بها مشتكياً .

[18] مهدية ، صادر 47/2/59/2 ، من الخليفة إلى عربي دفع الله ،13 شوال 1303هـ / 15 يوليو 1886م.

[19] مهدية ، صادر 52/8/2/3 من الخليفة إلى كافة أهالي الجزيرة ، 13 شوال 1303هـ / 15 يوليو 1886 م.

من كتابات الخليفة عبد الله الذي كتب إلى عامله يونس الدكيم آمراً إياه بضـــرورة تنظيم أمر جمع الزكاة بقولـه ((... أن الجزيرة كـان بهـا بعض عملاء مـأمورين بـالخدامـة(*) كـالحبيب محمد عثمـان أبي قرجـة والحبيب شـــايب واحمد فضـــلو بالضـــباينة ومن مدة تحرر لهم بترك الخدامات والحضـــور لهذا الطرف فينبغي أن تكونوا عـالمين بـذلك لأجل إذا كـان وجدتموهم مشـــغولين بخدامة تامروهم بالكف وتذكروهم بالطلب الذي تحرر لهم منا وكذلك محمد عبد الكريم تحرر له من مدة بالحضـور وليس مأذون له بخدامة كليـة وكل العملاء الـذين بـالجزيرة ليس لو أحد منهم مني إذن في الخـدامـة ... وعرفوا أهـالي البلـد بعدم إعطاء حقوق لأحد من بعد حضـوركم الجزيرة إلا إذا كان تعين من طرفكم ... أرفق بالعباد وكل ما تجد محل عيش مجموع من حقوق الله تتحقق مقداره وتعرف من حصله وتخابرنا عنه...)) [20].

فهذه الوثيقة توضـح أنّ عملية جمع حقوق الله كانت في حاجة ماسـة لضـبطها وضـبط القائمين على أمرها وتنظيمها خـاصـــة وأنّ هذا الأمر من العوامل التي قادت في الســـابق إلي حدوث بعض الاضـطرابات والفوضـى بسبب الخلل الذي كان حاصـلاً في عملية جمعها وتقديرها ، ولتلافي هذا الأمر وتجنب حدوثه مســتقبلاً جاءت هذه الأوامر الواضـــحة من الخليفة لقضـــاته وعمّاله بمعالجة هذا الخلل حرصاً منه على استقرار الأوضاع بالعمالة، ورفع الظلم عن الأهالي.

وتبين الكثير من المكاتبات بأنّ هناك الكثير من التجاوزات والظلم والاعتداء قد لحق بالمواطنين في الجزيرة من قبل أولئك العمـال المكلفين بجمع الزكـاة ، ومن هذه الحوادث التي جرت أنّ أحد العمال ويدعى أحمد بدوي قد أخذ الإذن بدخول الجزيرة لإحضار جماعة له، ولكنه بوصوله إلى جهات أبي جن جعل نفسه مسؤولاً عن جمع الزكاة بالمنطقة مع عدم وجود أذن له بذلك ثم اعتدى على الأهالي من سكان المنطقة ، فما كان من الخليفة إلا أن أمر يونس بضـبطه وما معه من أسـلحة وجهادية وغنائم مع إرسـاله إلى البقعة مقيداً بالسلاسل الحديدية حتى يكون هذا الأمر تأديباً له وعبرة لغيره [21].

ونتيجة لتضـرر السـكان من هؤلاء العمال تواترت المكاتبات إلى محمد عبد الكريم ومحمد أحمد شيخ إدريس ، وعثمان صـالح أرباوي ، وعبد الرحمن حامد ، ومحمد نور الدين كريب بضـرورة إرسال قوائم بكافة المتحصـــلات من زكاة الغلال والغنائم التي أخذت من الأهالي وحصـــرها ثم إرســـالها إلى أم درمان [22].

كما شـــدد على يونس بضـــرورة جمع العملاء والنقباء والمبعوثين في جمع الزكوات بالجزيرة بدون إذن منه وأمره بضـــبط كل من يجده عاملاً في جمعها بعد هذا الأمر وأن يتمّ إرســـالهم وأســـلحتهم وجهاديتهم إليه دون استثناء في ذلك بما فيهم جماعة محمد عثمان أبي قرجة(*) ، وجماعة على أبو عاقلة

(*) الخدامة ، مقصود بها العاملون في جمع الزكاة والضرائب التي كانت تفرض علي الأهالي آنذاك .

[20] مهدية ، صادر 229/9 من الخليفة إلى يونس الدكيم ،24 جمادى الأولى 1303هـ /28 فبراير 1886م.

[21] مهدية ، صادر 320/9 من الخليفة إلى يونس الدكيم ،2 جمادى الثانية 1303هـ /8 مارس 1886 م.

[22] مهدية ، صادر 322/9 من الخليفة إلى محمد عبد الكريم، 6 جمادى الثانية 1303هـ /12 مارس 1886 م.

– مهدية ، صادر 323/9 من الخليفة إلى محمد أحمد شيخ إدريس وآخرين ، 6 جمادى الثانية 1303هـ /12 مارس 1886م.

(*) محمد عثمان أبو قرجة ، محمد عثمان أبى قرجة ، من أبكار الثورة المهدية ، أصله من قبيلة الدناقلة ، بدأ حياته بالعمل التجاري في شركة العقاد ومع الزبير باشا رحمه ، وعند ظهور المهدي هاجر إليه وأبلى البلاء الحسن في معارك الجبال كما أدى دوراً قيادياً في القضاء على حملة

[23] ، كما خاطب على أبو عاقلة آمراً إياه بمحاسبة محمد على فايت[*] وجماعته في المخالفات التي ارتكبوها أثناء جمع الزكاة بجهات المسلمية فإن استجابوا فنعمّا هي، ثم أمره باطلاع الأمير يونس على النتائج التي يتوصل إلى في تلك المحاسبة إن حادوا عن الحق دون إهمال أو تفريط [24].

ومع هذه الإجراءات الاحترازية والتدابير التي اتخذها الخليفة لضمان عدم تعرض أهالي المنطقة للظلم والاعتداء من قبل عمّال دولته المتفرقين بها لجمع الزكوات ، نجده قد ختم هذا الأمر بمخاطبة عامله والأمراء التابعين له بقوله ((...أحبابي لا يخفي عليكم أن أمر المهدية هذا إنما جعله الله رحمة بالمؤمنين لإرشادهم إلي اقتفاء اثر النبيين والمرسلين وإحياء شعائر الدين ... ومحو اثر المفاسد التي أشاعها بين أظهرهم أعداء الله اللئام[*]... وليعلم إليكم أحبابي أني لما تيقنت لما هو جاري من عدم راحة العباد وفتور همتهم عن السعي في أمور الرشاد بسبب تعدد الأوامر في الجهات من بعض الأمراء والأخوان في خدامة الزكوات بدون معلوميتنا بادرت بتحرير هذا أعلاما لكم على وجه العموم بأنّه من الآن فصاعد لا إجازة مع أحد منكم أيها العمال أن يصدر أمر من عنده لجهة من الجهات في خصوص خدمة شي من حقوق الله أو البحث من الغنيمة في أي جهة إلا أن تكون معينا لذلك بأمر منا بختمنا وان حصل من ألان من أي أحد منكم تعدي بعد هذا الأمر فحرر من عنده خطابا لجهة أو إخراج بعض من جماعته لهذا الأمر فلابد جرده بما يكون عبره لغيره ...)) [25].

عليه فإنّ وصايا الخليفة عبد الله كانت واضحة وظاهرة ولا لبس فيها ولا غموض بخصوص الظلم الذي وقع على الناس والاعتداء على أموالهم ولهذا فقد كانت أوامره واضحة كذلك لتنظيم أمر جمع الزكوات والصدقات لكي لا تكون عبئاً على الناس ولكي لا يستغل بعض العمّال ما بأيديهم من إجازات في هذا الخصوص للاعتداء على السكان وارتكاب المظالم في حقهم.

ومن الأمور التي كانت تؤدي إلى تضرر السكان في سبيل جمع الزكاة التداخل في السلطات ما بين العمال المعينين من قبل عامل العموم في العمالة، ومابين العمال المبعوثين من قبل أمين بيت المال المركزي في أم درمان، ولأهمية هذا الجانب فقد حاول الخليفة وضع حد لهذا التداخل في السلطات

هكس باشا ، لقبه المهدي بأمير البرين والبحرين وأرسله لحصار الخرطوم ، ثم للجهاد في شرق السودان مع عثمان دقنة ، ثم استدعاه لام درمان وأرسل سجيناً للرجاف وأقام بالسجن حتى مجئ الاحتلال الإنجليزي ثم توجه لدارفور ومنها لام غنيم موطنه الأصلي حيث أصبح عمدة على أهله ، ثم أتى لام درمان وبقى بها حتى وفاته في عام 1916م .

– حسن ، عبد الله محمد أحمد ، جهاد في سبيل الله ، الخرطوم ، بدون تاريخ ودار نشر ، ص 220.

[23] مهدية ، صادر 347/9 من الخليفة إلى يونس الدكيم ، 22 ربيع الثانية 1303هـ /28 يناير 1886 م.

[*] على ود فايت ، من الجعليين المقيمين بقندتو انضم هو وإخوته حسن وأحمد ومحمد علي للمهدي ، اشترك مع الزاكي طمل في هزيمة الأحباش وقد استشهد في مواجهة البلجيك بالرجاف عندما أرسله الخليفة لصد جيوشهم .

– قاسم ، (دكتور) عون الشريف ، موسوعة الأنساب والقبائل في السودان، مرجع سبق ذكره، ج 3 ، ص 1752 .

[24] مهدية ، صادر 7/11 من الخليفة إلى على أبو عاقلة ،4 رمضان 1303هـ /6 يونيو 1886 م.

[*] اللئام ، الصحيح اللئام .

[25] مهدية ، صادر 18/2/59/2 من الخليفة إلى يونس الدكيم والأمراء بمعيته ، جمادى الثانية1303هـ / مارس 1886 م.

والصـــلاحيات فكتب إلى النور إبراهيم الجريفاوي[*1] قائلاً ((...سـبق تقدم لنا عرض إبراهيم عدلان[*2] يرغب تعيينكم لأجل مســـألة الأطيان المختصـــة بالغنيمة ... فما دام يا حبيبنا أن العامل يونس الدكيم بالجزيرة وكافة أمور الغنائم والأســـلحة والجهادية والجبخانة والخدامات منوطة به فينبغي يا حبيبنا أن تكون مختصا أنت بأمور الأطيان فقط وأما أمور الخدامات والجهادية والأسلحة والجبخانة والأحكام فهذه تكون متعلقة بالحبيب يونس حيث انه العامل على تلك الجهات ...)) [26]. ثم خاطب يونس موضـــحاً له ذلك الأمر وأنّ اختصـاصـات النور إبراهيم المرسـل من قبل إبراهيم عدلان تتعلق فقط بالإشـراف على الأطيان؛ وذلك لتفادي حدوث التداخل في هذا الأمر[27] .

وعلى الرغم من كتابات الخليفة عبد الله الواضـــحة والصـــريحة للأمراء والأهالي في جوانب تحديد جباية الزكاة، وأنّ الأمير يونس الدكيم عامل المهدية تقع عليه مهمة تنفيذ أوامر الخليفة إلا أنّه ما زالت مشكلات جمع الزكاة تطفح على السطح، فمثلاً عندما أرسل الخليفة عبد الله هنون النيل إلى منطقة الكوة لجمع الزكاة، ولكن عند وصـوله بجماعته إلى قرية ولد أم بقرة قام أهالي هذه القرية بالاعتداء عليه وعلى رجاله المصاحبين له بقيادة رجل يدعى دورة علي، وقتلوا منهم ستة أشخاص، كما جرحوا خمسة آخرين ، فـأرســـل إليهم حـامـد أحمـد نور لمـذاكرتهم، ولكنهم جمعوا رجـالهم مرة أخرى وهجموا على الأنصـــار الذين انتصـــروا عليهم آخر الأمر وفرقوا جمعهم ، وكان ردّ الخليفة على ذلك الأمر أن أمرهم بقتل دورة زعيم القريـة وقتـل كـافـة من معـه وتغنيم أموالهم ، ثم أمر الـدكيم بتخريـب جميع القرى التي يحدث منها ذلك الصـــنيع مع إرســـال أهلها لطرفه مقيدين لقتلهم النفس المحرمة وتجاوزهم لحدود الله تعالي [28].

ولكن الخليفة تراجع عن قرار العقوبة القاســـية، وكتب إلى قاضـــي العمالة عثمان عبد الله بللنا بقوله ((...أن مطلوبنا الســـلامة عند الله وإقامة الحق بمقتضـــى الشـــريعة المحمدية والعدل بين العباد وأجراء الحق مجراه والحكم على كل وأحد بما يستحقه عند الله ولا قصد لنا غير إصلاح عباد الله فيلزم

[*1] النور إبراهيم الجريفاوي ، من سكان الجريف التي تبعد بضعة أميال عن الخرطوم على جهة النيل الأزرق ، كان مشهوراً بالورع والتقوى وحسن المعاملة ودماثة الخلق ، وفي العهد التركي المصري كان عضواً من أعضاء مجلس السودان حائزاً على الرتبة الرابعة ثم التحق بالمهدية وشغل منصب أمين بيت مال العموم بأم درمان .

– فوزي ، إبراهيم ، السودان بين يدي غردون وكتشنر ، مجلدان ، القاهرة ، 1319هـ ، ص 141.

[*2] إبراهيم عدلان ، من قبيلة الكواهلة كان في العهد التركي المصري من تجار الأبيض المشهورين ، يعد هو المؤسس الفعلي للنظام المالي لدولة المهدية ، حيث شغل منصب أمين بيت المال العام بعد عزل احمد سليمان منه وذلك حتى عام 1890م حيث تم اعتقاله وسجنه وإعدامه .

– القدال ، محمد سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 267.

[26] مهدية ، صادر 30/11 من الخليفة إلى النور إبراهيم ،13 شوال 1303هـ /15 يوليو 1886 م.

[27] مهدية ، صادر 29/11 من الخليفة إلى يونس الدكيم ،13 شوال 1303هـ /15 يوليو 1886 م.

[28] مهدية ، صادر 4/11 من الخليفة إلى يونس الدكيم ، 8 ذي القعدة 1303هـ /8 أغسطس 1886 م.

– مهدية ، صادر 69/2/59/2 من الخليفة إلى حامد احمد نور ، 8 ذي القعدة 1303هـ /9 أغسطس 1886 م.

أن تمعن نظرك في هذه المادة على ما(*) ينبغي وتجري الحكم بمقتضى كتاب الله وسنة رسوله ومنشورات المهدي عليه السلام ولا تراع غير الحق...)) [29] .

فمن النص السابق يتضح أنّ الخليفة عبد الله قد قام بإنزال عقوبة قاسية ورادعة في حق أهل تلك القرية في حينها جزاء ما ارتكبوه من الاعتداء على عمّاله ومندوبيه، وزجراً لأهل الجزيرة حتى لا يأتوا بمثل هذه الأفعال الشنيعة، ولكنه على الرغم من ذلك فقد تراجع عن هذا القرار الذي اتخذه في حينها بكل حكمة وشجاعة ولم يُصّر على رأيه ويستكبر بل قام بردّ الأمر إلى أهل الشرع من القضاة ليتخذوا ما يرونه مناسباً من العقوبات بحقهم على هدي الكتاب والسنة، وهذا إن دلّ إنّما يدل على عدم تسلط الخليفة عبد الله وتجبّره وطغيانه في كثير من الجوانب خاصة في جانب حرصه على وقف اعتداءات بعض عمّاله على المواطنين؛ وهذا مما تحاول الكثير من الكتابات أن تصفه بتلك الصفات التي تظهره بمظهر المتجبر والمتسلط والتدخل في عمل نظام دولته القضائي.

المبحث الثالث / الإصلاح القضائي في عمالة القلابات:

نتيجة لأهمية نشر الأمن والعدل بين سكان المنطقة فقد اهتم الأمير يونس الدكيم في عمالة القلابات بأمر القضاء وما يتعلق به من جوانب الفصل في القضايا المختلفة التي تحدث في المنطقة وتعرض للفصل فيها، ولهذا فقد تم تعيين عثمان عبد الله بللنا نائباً للشرع بالمنطقة يعاونه في تنفيذ مهامه حامد بلولة وآدم ضو البيت ليقوموا بهذه المهمة وليكونوا مسؤولين عن البتّ في القضايا التي تحدث بالمنطقة[30] .

قام الجهاز القضائي الذي كون بالعمالة بالفصل في الكثير من القضايا والبت في أمرها وتنفيذ الحكم الصادر بخصوصها بعد إعلام وإخبار قاضي الإسلام بأم درمان بوقائع تلك المحاكمات والعقوبات المنصوص عليها، ويتضح ذلك في الكثير من القضايا مثل قضية محمد أرباب سكر(*)، ومن القضايا التي تولّى هذا الجهاز الفصل فيها قضية الإشراف القاطنين بقرى العراديب وأولاد الشجرة البالغ عددهم

(*) عليما ، كلمة مركبة يقصد بها على ما أنتم بصدده .

[29] مهدية، صادر 66/2/59/2 من الخليفة إلى عثمان عبد الله بللنا، 9 ذي القعدة 1303هـ /9 أغسطس 1886 م.

[30] مهدية، 162/1/22/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة، 23 ذي الحجة 1304هـ/12 سبتمبر 1887م .

(*) محمد أرباب سكر، من تكارير القلابات، بعد استشهاد محمد أرباب عامل المهدية بعد هجوم الأحباش عيّنه الخليفة عاملاً على المنطقة لحين وصول الأمير يونس الدكيم لتولي إدارتها، أثبتت بعض المواقف تذبذب موقفه من المهدية رغم توصية الخليفة عبد الله ليونس بحسن معاملته ومن ذلك أنه قد كان يلجأ إليه بعض الأحباش المكادة، كما تواترت الأخبار في نيته بالخيانة وأنه يؤمّن بعض الأحباش ويدفع لهم الأموال ، ويتواصل سراً مع صالح شنقا المعارض للمهدية بالإضافة لتصرفه في بعض أموال الشهداء واليتامى من بيت المال ولهذا فقد وثق الأحباش فيه وجعلوه من أعوانهم في القلابات واخذوا منه العهود والمواثيق على الكتاب على القيام بأمرهم ونهيهم ولهذا قام الأمير يونس الدكيم بسجنه .

– مهدية : 162/1/22/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة ،28 ذي الحجة 1304هـ/17 سبتمبر 1887م .

– مهدية : 160/1/22/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة ،28 ذي الحجة 1304هـ/17 سبتمبر 1887م .

– آدم ، أحمد عبد الله محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 – 78 .

خمسة وأربعين(45) فرداً، الذين أثبتت الوقائع تعاونهم مع عجيل عوض الحمراني (*) ومدّه بالأخبار مما يُعدّ خيانة للمهدية، وحكم عليهم بأن تكون أموالهم غنيمة للمسلمين كما أرسلوا مقيدين إلى أم درمان.[31] كما اتهم في عهد يونس الدكيم على المنطقة رجل يدعى بخاري محمد أحمد أم مريوم بتزوير ختم الدولة، وقد عرضت مسألته على القاضي عثمان بللنا، ولكن قبل الفصل في هذه القضية حضر ذلك الشخص تائباً معترفاً بذنبه مقراً بما ارتكبه مسلماً أمره للدكيم؛ فقام الأمير بسجنه ولكن أصابه المرض بالسجن مما دفع بيونس بأن يطلب من الخليفة السماح له بالإفراج عنه لما عاناه من ذلك المرض طيلة أيام سجنه .[32]

وفي هذا السياق وتنفيذاً لإشارة الخليفة عبد الله القاضية بالبحث عن المظالم التي ارتكبها عوض الكريم عيسى زايد زعيم قبيلة الضباينة في حق الناس فقد قام الدكيم بسجنه وأصدر أوامره لجميع الجهات بالعمالة بأن يرفع كل شخص له مظلمة ضد عوض الكريم إليه، ولكن رغم هذه النداءات لم يأت شخص مشتكيا أو مدعياً ضد، كما أنه لم يعترف بأية مظلمة ارتكبها في حق أحد رغم الاستجواب الذي تعرض له، وعندما أدرك الدكيم صدقه وانقياده للمهدية فرح بذلك، وكتب للخليفة بأمره ثم أطلق سراحه بعد موافقة الخليفة على ذلك [33].

المبحث الرابع / الإصلاح القضائي في عمالة دنقلا:

أما في عمالة دنقلا فيتضح أنّه يوجد في ذلك النظام القضائي لعمالة دنقلا قاضي شرعي في بعض الجهات مثل البوغازات أو المراكز الحدودية كما حدث في رباط صواردة ، فبعد هزيمة توشكي اختار الأمير يونس الدكيم شخصاً يدعى محمد على عبد الرحمن ليكون قاضياً لذلك الرباط وقال ((...أن الجيش الذي معكم بجهة صواردة هو جيش كبير محتوي على أولاد العرب وجعليين وبرابرة وكذا أخطاط المحس وسكوت بهما كثيرا من الناس ولا يخلو الحال من حصول مشاكل بين الأنصار وأهل الجهة وبينهم وبين بعضهم ولزوما من وجود نائب شرعي ذو معرفة ودراية بذلك معكم لفصل المشاكل التي تحدث في الجيش ... وهو من أخوان(*) الصادقين ذو العفة والأمانة والورع و الديانة المشمرين في الدين له إلمام بالأحكام الشرعية بحسب الكتاب والسنة .... فليصير اعتماده وتوقيره وإكرامه...)) وقد أمر حمودة إدريس بتنفيذ الأحكام الشرعية التي يُقرّها ذاك القاضي وتعيين أعوان له في محكمته [34] .

(*) عجيل عوض الحمراني، زعيم قبيلة الحمران العربية الوافدة من الجزيرة العربية وعند ظهور المهدية عارض عجيل مع فرع من قبيلته دعوتها وهرب للحبشة، ثم تلقى المدد من يوحنا ملك الحبشة وأصبح يشن الهجمات على حدود الدولة المهدية وهذه المعاداة للمهدية جرت على القبيلة أضرار إذ أن الأنصار قتلوا معظم رجالها.

– على، عبد الغفار محمد، الحركات المعارضة للمهدية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، 1983م، ص 86 .

(31) مهدية، 153/1/22/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة، 5 ذي الحجة 1304هـ/25 أغسطس 1887م .

(32) مهدية، 244/2/22/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة، 18 صفر 1304هـ/6 أكتوبر 1887م

(33) مهدية ، 291/2/22/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة ، 22 ربيع الأول 1304هـ/17 ديسمبر 1887م .

(*) أخوان ، مقصود بها الأخوان .

(34) مهدية ، 13/1/37/1من الدكيم إلى حمودة إدريس ، 18 محرم 1307هـ / 14 سبتمبر 1889م.

وعندما كُثرت وتعددت القضايا في عمالة دنقلا وازداد ضغط العمل فيها على نواب الشرع والقضاة بالعمالة الذين كانوا آنذاك إبراهيم الحاج ومكي أبو حراز، طلب الخليفة عبد الله من الأمير يونس أن يقوم بضم الطاهر تاتاي والختم حسب الرسول عليهم ليقوموا بمساعدتهم في فصل القضايا وليصبحوا قضاة معهم، وقدم الدكيم ذلك الالتماس والرجاء إلى الخليفة فوافق على ذلك أملاً في تنفيذ الأحكام وتحقيق العدالة بالعمالة ، علماً بأنّ الطاهر والختم المذكورين أعلاه كانا من الأمناء المبعوثين من قبل الخليفة للدكيم [35].

كما طلب الدكيم من الخليفة بقوله ((... أن أمر الدين يحتاج إلى الموازرة والمعاضدة ولاسيما أمر الشرع الشريف وما دام الأخ عثمان بللنا من الأنصار القدام[*1] ومن أهل التربية ... فأملنا مع الموافقة والإصابة أن توافق لدى الجناب أرسله قاضيا أي نايبا بالسرية والأخوان الذين معنا يكونون معه ويساعدون الجميع على أمر الدين...)) [36].

وقد وافق الخليفة على ذلك الطلب خاصة وأنّ عثمان بللنا قد عمل مع الدكيم في الجزيرة والقلابات؛ وبالتالي فقد أصبح على رأس الجهاز القضائي بدنقلا، ولكن الخليفة طلب من الدكيم أن يرسل إلى الطاهر تاتاي والاكتفاء بعثمان بللنا وإبراهيم الحاج ليقوما بإدارة القضاء في عمالة دنقلا [37].

كما يتضح لنا ممن خلال الوثائق أنه عندما ازدادت حوادث الاعتداء على الناس والتعرض إليهم بالظلم وانتهاك الحرمات ، فقد أرسل الخليفة للدكيم طالباً منه أن يقف على قدم العدل في الرعية وأن يقوم باتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع الظلم والاعتداء على الناس وزجر المعتدين وإنصاف كل من له مظلمة بإرجاع حقه إليه وأخذ القصاص ممن كانوا يقومون بهذه الاعتداءات ، ولضمان ذلك فقد سمح الخليفة للدكيم بتعيين نائب شرعي لكل عمالة وخط [38].

ولكن عندما تكررت الاعتداءات ولم تتوقف مع هذه الأوامر المشددة بشأنها خاصة وأنّ من يقومون بالاعتداءات على السكان كانوا يهربون من منطقة إلى أخرى فراراً من القصاص وتحاشياً للعقوبة فقد قام بعمل ((... انه لما اشتد ارتكاب الظلم ووفقت لإزالته على قدم وساق صار كل من في قلبه محبة فعله وارتكابه والتلبس به يفرون من هذه الجهة مخافة أن يقع في قبضة الشريعة الغراء ... فانا جعلنا بكل عماله نوابا شرعيين اثنين وأحد من أولاد البلد والثاني من أولاد العرب...)) [39].

هذا وقد تنوعت وتعددت أشكال الأحكام التي تصدر وتطبُّق على المدانين في عمالة دنقلا حيث شملت عدة أنواع من العقوبات منها عقوبة قطع الأيدي والأرجل من خلاف ومثال على ذلك فقد طُبقت هذه العقوبة على ثمانية أفراد من قبيلة التعايشة لأنهم اعتدوا على الناس وظلموهم على الرغم من إكرام وتوقير الخليفة

---

[35] مهدية ، 314/2/22/1من إبراهيم الحاج ومحمد المكي إلى الدكيم ، 26جمادى الثانية 1306هـ / 27 فبراير 1889م.

– مهدية ، 315/2/22/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 26جمادى الثانية 1306هـ / 27 فبراير 1889م.

[*1] القدام ، مقصود بها القدامى في العمل معه بمختلف المواقع .

[36] مهدية ، 321/2/22/2 من الدكيم إلى الخليفة ،17 رجب 1306هـ / 19 مارس 1889م.

[37] مهدية ، 138/2/31/2 من الخليفة إلى القضاة بدنقلا ، 1306هـ / 1889م.

– مهدية ، 18/1/23/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 13 محرم 1307هـ / 9 سبتمبر 1889م.

[38] مهدية ، 31/1/23/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 1 صفر 1307هـ / 27 سبتمبر 1889م.

[39] مهدية ، 52/1/23/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 18 صفر 1307هـ / 14 أكتوبر 1889م.

والدكيم لهم ، ولهذا فقد أمر الدكيم بتنفيذ هذه العقوبة عليهم جزاء ما ارتكبوه، وقد وافق الخليفة على ذلك الحكم وُنفذ لأنه أراد أن يكونوا عبرة وعظة لغيرهم حتى يرتدعوا[40] .

ومن العقوبات كذلك السجن؛ حيث نُفذّت هذه العقوبة على كثير من المخالفين للأوامر، ومنهم على سبيل المثال السجن الذي نُفذَّ في حق جماعة من قبيلة القراريش[*] الذين اتهموا بالعمل جواسيس للمصريين ونقل الأخبار إليهم، كما سجن يحيى على الذي كان عاملاً على جهتي مروي وصنم، وسجن العامل المدعو شميس وموسى الكاظم الذي كان من الأشراف، واتهم بالاعتداء على الناس، وسجن رجل يسمى حبيشي محمد لأنّه أرسل إلى الخليفة بأم درمان لكنه رجع إلى دنقلا دون إذن من الخليفة [41].

ومن العقوبات كذلك الجلد والتي نُفذت على جماعة من الجهادية لأنهم قاموا بالاعتداء على بعض أهالي البلد وجرحّوهم بسيوفهم وقد قام الدكيم بالقبض على أولئك الجهادية المتعدين وجلد كل وأحد منهم ألف (1000) سوط ثم حبسهم عقوبة لهم على ما ارتكبوه في حق السكان [42].

إضافة إلى اتباع أساليب أخرى منها العفو عن بعض مرتكبي الأعمال المخالفة للأوامر بعد نيلهم جزاءً من عقوباتهم، وبعد أن يظهروا الندم والحسرة على ما ارتكبوه من الأعمال المخالفة، حيث عفا الخليفة والدكيم عن بعض الأشخاص عندما أظهروا الندم ، ومن العقوبات كذلك عقوبة التشعيب؛ وهي أن يكبَّل ويقيَّد الجاني ويربط على شعبة من العيدان حتى يراه الناس، ومن ثم يكون عبرة لهم، ولتنهاهم عن ارتكاب الظلم [43].

---

[40] مهدية ، 148/2/23/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 20 جمادى الثانية 1307هـ / 10 فبراير 1889م.

– مهدية ، 164/2/23/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 27 جمادى الثانية 1307هـ / 17 فبراير 1889م.

[*] القراريش ، قبيلة أهلها من سكان أرقو كانت تعيش على التجارة بجهات وادي حلفا ثم صاروا طلائع للأعداء المرابطين على الحدود حيث كانوا يختلطون بالأنصار لأخذ أخبارهم ثم صاروا بعد ذلك ينقلون الأخبار لمن يدفع لهم الثمن الأكثر من أي المعسكرين .

– عبد الرحمن ، عبد الوهاب أحمد ، توشكي دراسة تاريخية لحملة عبد الرحمن النجومي على مصر ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، 1979م ، ص205.

[41] مهدية ، 357/3/22/1 من الدكيم إلى الخليفة ، شعبان 1307هـ / ابريل 1889م.

– مهدية ، 41/1/23/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 1 صفر 1307هـ / 27 سبتمبر 1889م.

– مهدية ، 65/1/23/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 19 صفر 1307هـ / 15 أكتوبر 1889م.

– مهدية ، 83/1/23/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 8 ربيع الأول 1307هـ / 2 نوفمبر 1889م.

– مهدية ، 363/3/22/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 23 رمضان 1306هـ / 23 مايو 1889م.

[42] مهدية ، 370/3/22/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 16 رمضان 1306هـ / 16 مايو 1889م.

[43] مهدية ، 462/3/22/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 8 ذو الحجة 1306هـ / 5 أغسطس 1889م.

– مهدية ، 463/3/22/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 9 ذو الحجة 1306هـ / 6 أغسطس 1889م.

ومن الأساليب المتبّعة في الفصل في القضايا التسامح والعفو بين الناس بعد أن يتسامح طرفا القضية كما حدث بين بابكر عامر ومساعد قيدوم(*) حيث عفا الدكيم عن بابكر بعد أن تسامح الرجلان، وحدث بينهما تصالح تام وكامل، وندم على ما جرى بينهما من شقاق [44].

وقد نفذت عقوبة أخرى تمثل نوعاً من العقوبات التربوية؛ حيث كان الدكيم في بعض الأحيان يأمر من دارت حوله الشكوك والشبهات ((... بشدة مواظبة الصلوات والرواتب و الحزب والتراويح وعلى أن من فأتته الصلاة يترتب عليه الجزاء اللازم فرضوا بذلك و تعهدوا وبفضل الله قد رأينا فيهم انصلاح(*1) الحال والتوبة والإنابة والتشمير فيما عهدناهم وتجنب ما نهيناهم عنه...)) [45] .

وكان منع الظلم والاعتداء على الناس وتحقيق العدل للأهالي محور اهتمام الخليفة والدكيم في دنقلا؛ لأن المكاتبات قد تواترت ما بين الاثنين وبقية العمال في العمالة في هذا الموضوع ، فكتب الخليفة إلى الدكيم منذ بداية عهده محذراً إياه وناهياً له عن ارتكاب الظلم ومحرضّاً له على السير على نهج الحق السوي، والسعي الجاد فيما يرضي الله ورسوله، وضرورة حث العاملين تحته على هذا الأمر، وإجراء العقاب الرادع على كل من تسول له نفسه ارتكاب تلك المظالم ، وقد قام الدكيم بتلاوة منشور الخليفة على الناس بحضور الأمناء والقضاة وزاد عليه بالتحذير من الاعتداء، كما أكثر على القضاة برد المظالم وردع المفسدين [46].

ولثلاثة أيام متتالية كان الدكيم يقوم بتلاوة منشور الخليفة المتعلق بموضوع منع الظلم وضرورة إجراء العقاب الرادع لكل من تسول له نفسه إيقاع مثل تلك الأفعال على الناس تشديداً في أمره وتحذيراً من مخالفته ، وكان الدكيم في تلك الثلاثة أيام يؤكد على السير بما جاء في هذا المنشور، ويحث الناس على الوقوف عما جاء به، ومبيناً للقضاة بالاّ تأخذهم في الحق لومة لائم وإنّ كل من يجدون به ميلاً أو انحرافاً أو تجافياً عن الحق أو ظلماً للناس بأن ينفذوا فيه العقوبة الرادعة ليكون عبرة لمن يعتبر [47].

ولم تقف تحذيرات الخليفة بخصوص منع الظلم عند عامة الناس فقط وإنّما شملت الدكيم نفسه الذي خاطبه قائلاً ((... تشرفت بقبول أمركم الكريم ... المشير فيه إلينا بالوقوف على قدم الحق ولزوم الصدق واستعمال العدل في الرعية ورفع الظلم والتعدي عنهم والوقوف عند ميزان الشرع المحمدي والعمل بكتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) وان أكون ورعا تقيا عاملا بالإشارة مستعدا للآخرة بالأعمال

(*) مساعد قيدوم ، من زعماء قبيلة الهبانية درس في خلوة الفقيه محمد علي تورشين بدار الرزيقات ثم انتقل مع شيخه لدار الجمع ، انضم للمهدية في جبل تقلي عام 1882م ، شارك في تحرير الأبيض والخرطوم كما حارب الإيطاليين بشرق السودان ومعركتي الحفير عام 1896م وكرري عام 1898م ، قبض عليه عام 1899م وتمّ أسره حتى عام 1920م ، بعد إطلاق سراحه أصبح عمدة لمنطقة الهبانية بدارفور ثم تقاعد عام 1932م وتوفي عام 1934م .

– ميخائيل ، يوسف ، مذكرات يوسف ميخائيل ، التركية والمهدية والحكم الثنائي في السودان ، تحقيق أبو شوك ، أحمد إبراهيم ، مركز عبد الكريم ميرغني ، أم درمان ، 2007م ، ط 2 ، ص 153 .

[44] مهدية ، 345/3/22/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 15 شعبان 1306هـ / 165 أبريل 1889م.

[*1] انصلاح ، مقصود بها صلاح حالهم .

[45] مهدية ، 345/3/22/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 15 شعبان 1306هـ / 16 ابريل 1889م.

[46] مهدية ، 370/3/22/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 16 رمضان 1306هـ / 16مايو 1889م.

[47] مهدية ، 29/1/23/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 1 صفر 1307هـ / 27 سبتمبر 1889م.

الصالحة واصرف كامل فكري في إصلاح الجهة وامنع الأنصار من الهجوم على الناس في بيوتهم واخذ حقوقهم ...))، وأوضح له أنّ الظلم وانتشاره من الأسباب التي تؤدي إلى الخذلان وعدم النصر، كما أنّه سبب لهلاك الكثير من الأمم السابقة [48].

وقد رمى الخليفة من وراء هذه المنشورات والرسائل إلى الأمير الدكيم وكل العاملين معه بعمالة دنقلا فيما يتعلق بمنع الظلم والاعتداء على حقوق الناس والتحذير من مغبة ذلك الصنيع حتى يؤدي ذلك إلى نشر الأمن والسلام والطمأنينة في المنطقة، والعمل على تامين الأهالي ونشر الطمأنينة بينهم وحفظ حقوقهم بهذه الإجراءات حتى يستقروا ويكونوا سنداً وعضداً لدولته [49].

وفي هذا الجانب فقد أولى الدكيم القضاء في العمالة أهمية قصوى، ومن ذلك أنّه كان دائم التشاور مع قضاة عمالته في مختلف الأمور ، كما أنّ القضاة كانوا على اطلاع بكل المشكلات التي تحدث بالمنطقة حتى يفصلوا في أمرها ، ولبيان دور القضاة فالأمير الدكيم منذ تقلده أمر العمالة قد أحضر قضاة الإسلام بعمالته وهم: عبد القادر أم مريوم وإبراهيم عالم مع غيرهم للتفاكر معهم ولإشراكهم في عملية نشر الأمن والاستقرار ليكونوا على اطلاع بما يجري في هذا الأمر[50] .

وقد كانت بالعمالة سجون معروفة يقضي بها النزلاء المحكوم عليهم فترة محددة من قبل قضاة الشرع؛ وبالتالي فقد كانت عقوبة السجن واحدة من العقوبات التي نُفذت في الكثير من القضايا بدنقلا ، فقد حكم على الحاج الهاشمي الزبير ونصر على الجمليني[*] وبكر أحمد عمر لمعارضتهم لسياسات الدكيم في المنطقة، ولكن تم الإفراج عنهم بعد أن أعلنوا توبتهم [51].

وطلب الدكيم من الخليفة أن يرسل إليهم المنشورات التي صدرت عن الأمام المهدي وعن خليفته لأنّه ((... بالنظر لما بلغنا بان كافة المناشير الصادرة من المهدي عليه السلام وخليفته الأكبر وارث المقام المشتملة على الأحكام الشرعية والمصالح الدينية صار جمعها وطبعت وتسجلت أجزائها بالمطبعة هناك فلذا بادرت بالتماس طلب الإكرام بمسجلات المناشير المثنى عليها للإرشاد والعمل بمقتضاها ...)) ، وقد برر الدكيم هذا الطلب بأنّه وقضاته يريدون الاستفادة من تلك المنشورات لتفرع القضايا والأحكام والحاجة للأخذ بها عند الفصل في القضايا التي تعرض على قضاة الشرع بعمالته، ولتكون مرجعية لهم في تلك القضايا [52].

---

[48] مهدية ، 31/2/23/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 1 صفر 1307هـ / 27 سبتمبر 1889م.

[49] مهدية ، 29/1/23/1 من الدكيم إلى الخليفة ، 1 صفر 1307هـ / 27 سبتمبر 1889م.

[50] مهدية ، 237/2/23/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة ، شوال 1308 هـ / مايو 1891م.

[*] نصر الجمليني ، من الكنوز وهو أول من لبي نداء المهدية بالكاملين 1884م ثم هاجر مع أربعين من أعيانها إليه وقابلوه بشات أثناء زحفه نحو الخرطوم والذي أمرهم بإدراك النجومي المحاصر لها وفي الطريق انضموا لمحمد البصير الذي كان محاصراً لفداسي ووصلوا الخرطوم بعد تحريرها ، سار مع النجومي شمالاً نحو دنقلا وكان شجاعاً كريماً ، رجع بعد المهدية وأستقر بالكاملين حتى وفاته .

. قاسم ، (دكتور) عون الشريف ، موسوعة الأنساب والقبائل في السودان ، مرجع سبق ذكره ، ج5 ، ص 2477 .

[51] مهدية ، 363/3/23/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة ، 3 جمادى الأولى 1309 هـ / 5 ديسمبر 1891م.

– مهدية ، 364/3/23/1 من الحاج هاشم ونصر الجمليني وبكر أحمد إلى الدكيم ، 1جمادى الأولى1309هـ/ 3 ديسمبر 1891م.

– مهدية ، 366/3/23/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة ،3 جمادى الأولى 1309 هـ / 5 ديسمبر 1891م.

[52] مهدية ، 529/4/23/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة ، 6 جمادى الأولى 1310 هـ / 26 نوفمبر 1892م.

ومن الإجراءات التي كانت تتخذ في العمالة أنّه كان يتم في بعض الأحيان إطلاق سراح المساجين بكفالة وضمانة ، فقد أطلق الدكيم سراح حمد محمد الملك الذي اتهم بتزوير أختام بعض أهالي خط أرقو وأرسل باسمهم رسالة تظُّلم في حق محمد مصطفي كاتب العمالة إلى الخليفة عندها أحضر الأمير يونس أولئك النفر رافعي التظلم أمام مجلس القضاة واتضح أنّهم لم يحرروها وإنما قام بكتابتها حمد المذكور، واعترف بهذا الجرم لهذا سجنه الدكيم، ثم أطلق سراحه بضمانة أعمامه وأخوّته ((... بضماناتهم وقد كان صار فكه(*) وأخذنا منهم الضمانة القوية بأختامهم ومصدقا عليها من القضاة لحين ما ترد لنا فيه إشارتكم الكريمة...)) (53).

وبناءً على أوامر الخليفة عبد الله فقد عزل الدكيم الختم حسب الله وعثمان عبد اللطيف من نيابة الشرع والقضاة في العمالة ، ثم جمع الدكيم أمراء الجيش وأعيان المنطقة واستشارهم في تعيين أربعة أشخاص لتولي العمل قضاة للعمالة من أهل العلم والصدق والإلمام بأمور الشرع والقضاة، وتم انتخاب كل من على عبد الرحمن فاضل وبابكر كوكو وأحمد البدري ورجب الفاضل ليكونوا قضاة يفصلون فيما يُعرض عليهم من قضايا المنطقة (54).

الخاتمة :

تَعدّ الثورة المهدية واحدة من حركات الإصلاح الإسلامي التي ظهرت في العالم الإسلامي بعد ضعف وتفكك الإمبراطورية العثمانية ، هذا وقد تمكنت الثورة المهدية خلال سنوات قليلة في إنهاء الحكم التركي المصري؛ وذلك بعد تحرير المهدي لمدينة الخرطوم في يناير 1885م ، لكن بعد أشهر قليلة من تحرير المهدي للخرطوم انتقل الإمام محمد أحمد المهدي إلى الرفيق الأعلى ليتولى السلطة من بعده الخليفة عبد الله التعايشي ، لكن حكم الخليفة عبد الله لدولته المهدية قد صادفته الكثير من العقبات خاصة في الجوانب الإدارية والقضائية ، لكن من الملامح المهمة أثناء حكم الخليفة عبد الله التعايشي النظام القضائي الذي كان سائداً وحاول الخليفة فيه أن يسير على نهج المهدي في ترتيب ذلك النظام ، لكن ذلك النظام القضائي قد تعرض للكثير من الانتقاد والتجريح خاصة في فترة الصراع على السلطة الذي دار في الدولة المهدية من خلال إبراز أنّ الخليفة عبد الله ونظامه القضائي قد انحازا لكفة أولاد العرب في صراعهم حول السلطة آنذاك ، بل وتوضيح أنّ ذلك النظام القضائي قد كان منحازاً للخليفة عبد الله وحاشيته في تلك المرحلة خاصة في عمالات الدولة المهدية، وأنّ الخليفة عبد الله وعمّاله قد اتخذوا ذلك النظام وسيلة لتصفية خصوماتهم مع معارضيهم ، لكن من خلال هذه الدراسة يتضح جلياً أنّ الخليفة عبد الله التعايشي لم يكن في كثير من الأحيان ذلك الحاكم الذي يستغل النظام القضائي من أجل توطيد مركزه السياسي وتصفية خصومه الذي عارضوه ووقفوا ضد دولته من مختلف مكونات المجتمع السوداني آنذاك خاصة في عمالات الدولة المهدية كما تصوره بعض الدراسات ، فمن خلال الوثائق المتعلقة بفترة بسيطة في بعض عمالات

– مهدية ، 530/4/23/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة ، 30جمادى الأولى 1310 هـ / 20 ديسمبر 1892م.

(*) فكه ، مقصود بها إطلاق سراحه من الحبس والسجن .

(53) مهدية ، 16/1/24/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة ،19 صفر 1311 هـ / 1 سبتمبر 1893م.

(54) مهدية ، 186/2/24/1 من يونس الدكيم إلى الخليفة ،21 ذي الحجة 1312 هـ / 15 يونيو 1895م.

الدولة مثل منطقة الجمع التي كانت جزءاً من عمالة كردفان وعمالات الجزيرة والقلابات ودنقلا يتضح لنا جلياً أنّ الخليفة عبد الله كان يخاطب عمّاله الذين يقومون بإدارة تلك المناطق محرضاً إياهم على منع الاعتداء على الناس وممتلكاتهم وأموالهم خاصة من أولئك الذين يستغلون نفوذهم لتحقيق مأربهم الشخصية ، لأن تلك الوثائق قد أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك حرص الخليفة على سيادة الأمن والاستقرار عبر النهي عن تلك الأعمال خاصة وأنه قد وضح جلياً محاكمة الخليفة لبعض عمّاله والمقربين منه ممن دارت حولهم الشبهات بالقيام ببعض الأعمال التي كان من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة الأمن في ربوع الدولة المهدية .

النتائج :

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها :

1. إنّ الخليفة عبد الله التعايشي قد حرص على سيادة القانون في بعض عمالات الدولة المهدية.
2. تؤكد المكاتبات التي دارت بين الخليفة وبعض عمّاله أنّها كانت تحض على منع الاعتداء على السكان وأموالهم وممتلكاتهم .
3. إنّ الخليفة عبد الله قد أوقع بعض العقوبات بعد المحاكمات العادلة على بعض أقربائه ممن صدرت منهم أفعال توحي باعتدائهم على الأهالي .
4. نفذّت عقوبات السجن والجلد ومصادرة الأموال على ممن ارتكبوا أعمالاً تنتهك حرمات الناس في الدولة المهدية ليكون مرتكبوها عظة لمن يتعظ .

التوصيات :

توصي الدراسة بالتالي :

1. إجراء دراسة عن موقف الخليفة عبد الله التعايشي من الصراع الذي دار في عمالات الدولة المهدية .
2. البحث عن دور المكون القبلي في الدولة المهدية في مرحلتي انتصارها، وتدهورها .

المصادر والمراجع:

1. المهدية، دفاتر الصادر ، دار الوثائق القومية ، الخرطوم .
2. المهدية، دفاتر الوارد، دار الوثائق القومية ، الخرطوم .
3. آدم، أحمد عبد الله محمد، الأمير يونس الدكيم ودوره في الثورة المهدية، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية التربية حنتوب، جامعة الجزيرة، 2001م .
4. إبراهيم، الجاك إبراهيم، النظام الاقتصادي في الدولة المهدية بالسودان وأثره على الحياة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1975م.
5. حسن، عبد الله محمد أحمد: جهاد في سبيل الله، الخرطوم، دون تأريخ ودار نشر .
6. القدال، محمد سعيد، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لكلية الآداب جامعة الخرطوم ، 1981م .
7. الكردفاني، إسماعيل عبد القادر، الطراز المنقوش ببشرى قتل يوحنا ملك الحبوش تحقيق د. محمد إبراهيم أبو سليم، د. محمد سعيد القدال، الخرطوم، 1972م .
8. عبد الرحمن، عبد الوهاب أحمد، توشكي دراسة تاريخية لحملة عبد الرحمن النجومي على مصر ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، 1979م .
9. على، على محمد، نظام القضاء في الدولة المهدية، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية الآداب جامعة الخرطوم، 1973م .
10. على، عبد الغفار محمد، الحركات المعارضة للمهدية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، 1983م .
11. فوزي ، إبراهيم ، السودان بين يدي غردون وكتشنر ، مجلدان ، القاهرة ، 1319هـ .
12. قاسم، (دكتور) عون الشريف، قاموس اللهجة العامية في السودان، الدار السودانية للكتب، الخرطوم الطبعة الثانية،2002م، ج2.، موسوعة الأنساب والقبائل في السودان ، مطبعة أفروقراف ، الخرطوم ، ستة مجلدات ، ط1 .
13. محمد، أحمد عثمان، الجزيرة خلال المهدية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية الآداب، جامعة الخرطوم ، 1970م .
14. ميخائيل، يوسف، مذكرات يوسف ميخائيل، التركية والمهدية والحكم الثنائي في السودان، تحقيق أبو شوك، أحمد إبراهيم، مركز عبد الكريم ميرغني، أم درمان، 2007م، ط 2 .
15. Hill, R: Abigraphical dictionary of the Anglo Egyption Sudan , Oxford , 1951